مخاطر ربط شمال الضفة بشبكة الكهرباء الاسرائيلية

تناقلت الصحف العبرية في الاسبوع الماضي خبرا حول عزم الحكومة الاسرائيلية على ربط المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الضفة الغربية . وبخطط واضح هذا القرار كذلك لدمج القرى والمدن العربية التي يمر الخط في اراضيها بشبكة الكهرباء القطرية واحلال هذه الشركة محل شركات الكهرباء العربية العاملة في المنطقة سواء الشركات الكبيرة في المدن او مشاريع الانارة التعاونية التي قام سكان القرى المختلفة بتأسيسها خلال السنوات الطويلة المنصرمة .

ويعتقد عدد من المطلعين ان لهذه الخطوة اثارا مباشرة على المشاريع الاقتصادية القائمة في تلك المنطقة او التي ستقام في المستقبل فهذه المشاريع ، سواء اكانت زراعية ام صناعية ، تعتمد على الطاقة الكهربائية كمصدر رئيسي للطاقة التي تستعملها . ويشير هؤلاء المطلعون الى طبيعة الزراعة في تلك المناطق الشمالية ذات التربة الخصبة والى ان المشاريع الزراعية فيها تعتمد اعتمادا كبيرا على الطاقة الكهربائية في عمليات الري .

ان الاهمية الخاصة للكهرباء في تلك المنطقة يفسر القلق الذي اخذ يساور المواطنين هناك . فان اعتماد مشاريعهم الاقتصادية على مصدر طاقة غير مضمون كشبكة "الكهرباء القطرية ، مصدر لا يستطيعون التحكم فيه او ضمان استمراره يهدد هذه المشاريع بخطر كبير . ويعزز من هذا القلق تجربة العلاقة بين شبكة الكهرباء القطرية وشركة كهرباء القدس حين قررت الشبكة قبل مدة وقف امداد الشركة بجزء من التيار الكهربائي مما كان سيهدد بانقطاع التيار عن منطقة سلوان بالقدس بما فيها من سكان ومنازل وورش مختلفة

لقد بينت التجارب المختلفة ان الاعتماد اقتصاديا على المؤسسة الاقتصادية الاسرائيلية يحمل في طياته مخاطر جسيمة . وفي تقدير بعض الخبراء الاقتصاديين في الضفة ان الطريق الصحيح الذي يتوجب على سكان المنطقة الشمالية من الضفة ـ وعبرها هو عدم الموافقة على دمج منطقتهم بالشبكة القطرية والعمل على المحافظة على مشاريع الكهرباء الموجودة واقامة المزيد منها .

ورغم ان هذه المشاريع الكهربائية لن تكون قادرة على منافسة شبكة الكهرباء القطرية في ظل الظروف الراهنة فان المطرد الاقتصادية البحتة لن تكون المنطلق لمعالجة هذه القضية . والفوائد التي سيجنيها المواطنون من بحث البديل والاعتماد على الشركة القطرية ستبرر الفروق الموجودة في التكلفة وتستدعي العمل الجاد لتحقيقها .

الاحتكارات وليس الاوبيك هي السبب

اعلنت كبريات شركات النفط الاميركية العاملة في خارج اميركا وداخلها ان ارباحها في الربع الثاني من العام الحالي قد ارتفعت بنسبة كبيرة بالمقارنة مع العام الفائت .

فمثلا ارتفعت ارباح شركة "ستاندرد اويل اوف اوهايو" بنسبة ٧٠ بالمئة ، وشركة "جولف اويل" بنسبة ٦٥ بالمئة ، وشركة "ستاندرد اويل" بنسبة ٣٦ بالمئة ، وشركة "اكسون" بنسبة ٢٠ بالمئة .

وقد حققت الاحتكارات البترولية الاميركية هذه النسبة المرتفعة جدا من الارباح رغم ان اسعار النفط الخام الذي تصدره بلدان الاوبيك المنتجة للنفط قد ارتفعت في الفترة الماضية بنسب مختلفة .

ان الشركات البترولية الاحتكارية هذه لم تتمكن من تحقيق هذه الارباح الخيالية دون القيام برفع اسعار البترول بالنسبة للمستهلك ولكن الملاحظ ان نسبة ارتفاع ارباحها كانت اعلى بكثير من نسبة ارتفاع الاسعار التي فرضتها منظمة الاوبيك .

والاستنتاج الوحيد الذي يمكن الخروج به في هذا المجال هو ان الاحتكارات البترولية الكبرى وخاصة الاميركية قد استغلت زيادة بلدان الاوبيك لاسعار بترولها الخام من اجل تبرير زيادة الاسعار والحصول على اعلى حد ممكن من الارباح .

وهكذا يتضح جليا ان السبب الرئيسي في ارتفاع اسعار الوقود هو فهم الاحتكارات البترولية وليس قيام دول الاوبيك باجراءات مشروعة تستهدف حماية مصالحها الاقتصادية

وعلى سخرة الواقع هذه تتفرقع كل البالونات الاعلامية التي دأبت اجهزة الاعلام الغربية على اطلاقها.

انطباعات خبير زراعي أميركي عن الزراعة السوفياتية

نشرت مجلة "ناشيونال جيوغرافي" الاميركية الشهرية الواسعة الانتشار مقالا في عددها قبل الاخير تحت عنوان "الزراعة على النمط السوفياتي" . ويتضمن هذا المقال الذي كتبه جون جرافننا انطباعات الكاتب الذي كان ضمن مجموعة من الاختصاصيين الزراعيين الاميركيين الذين امضوا فترة ثلاثة اشهر في الاتحاد السوفياتي في جولة اطلعوا خلالها على اساليب الزراعة السوفياتية وعملوا في المزارع السوفياتية .

ورغم ان الكاتب لا يخفي ابدا انحيازه لنمط الحياة الاميركية ودفاعه عن السياسة الاميركية خاصة وان الذي اوفد مجموعتهم هو الحكومة الاميركية ، فانه لم يستطع الا ان يتحدث عن تطور الزراعة السوفياتية وعن طبيعة العلاقات الانسانية التي تميز الاسرة السوفياتية .

يقول الكاتب كانت المحطة الاولى التي توقفنا للعمل فيها هي مزرعة اوليانوفسكي التي تبعد ١٩ كيلو مترا عن مدينة مينسك عاصمة جمهورية بيلوروسيا السوفياتية وفي هذه المزرعة رأينا نموذجا جيدا للتطور . فهذه المزرعة المختصة في تربية الخنازير تنتج ٤٠ الف رأس في السنة تعيش كلها في حظائر مكيفة كليا . وهي كاملة المكننة بحيث يعتني شخص واحد بكل ١٥٠٠ حيوان .

وتتطلب هذه المكننة وهذا العدد الكبير من الحيوانات اجراءات صحية صارمة . فكلما كنا ندخل الموقع او نخرج منه كان من الواجب ان نستحم ونرتدي ملابس واقية خوفا من ان ننقل العدوى للحيوانات" .

وفي مكان آخر يتحدث الكاتب عن عملهم في مزرعة "مير" (السلام) القريبة من بلدة برانوفيتشي ويصف هذه المزرعة الحكومية قائلا : "لقد توقف الباص الذي اقلنا فوق تلة وكانت دهشتنا كبيرة حين رأينا في الوادي تحتنا ضفين متوازيين من السيلوات العملاقة . لقد بدا الموقع كالمصنع وازدادت دهشتنا لدى مشاهدتنا مجموعة من البيوت الحديثة المتعددة الطوابق التي يعيش فيها المزارعون .

ومزرعة "مير" كبيرة حسب المقاييس الاميركية فهي قائمة على اكثر من ٤ الاف هكتار (الهكتار = ١٠ دونمات) . وتقوم بتسمين حوالي ١١ الف رأس من العجول . ويبلغ راتب المزارع ١٨٠ روبلا في الشهر اي حوالي ٢٥٠ دولارا . ورغم ان هذا المبلغ يبدو قليلا بالنسبة لنا الا انه كاف . فايجار الشقة الشهري يبلغ ٧ روبلات فقط" يقول انه بعد ان قدم اصدقاء العروسين هداياهم قام هو واهدى العروسين ميدالية بسيطة مصنوعة من اجزاء من مركبتي ابولو الاميركية وسيوز السوفياتية الفضائيتين اللتين قامتا بتحليق فضائي مشترك . وقال "بعد ان قرأ لرئيس الاحتفال الكتابات المحفورة على الميدالية

ويشير كاتب المقال الى البساطة والاخلاص اللذين يتميز بهما المواطنون السوفيات وتعلقهم بقضية السلام والعمل السلمي ورغبتهم في التعاون مع جميع شعوب العالم من اجل السلام بما في ذلك بطبيعة الحال الشعب الاميركي . ففي احتفال زواج شارك فيه الكاتب باللغتين الروسية والانجليزية ، هب الحاضرون جميعا وقوفا وهم يصفقون وشعرت بشعور من التكريم الكبير لرد فعل الحاضرين على هذا التعبير البسيط عن الصداقة" .

ان انطباعات الكاتب الاميركي هي اعتراف بواقع كرسه انتصار الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وتكمن اهميتها في ان مشاهدات الكاتب للحياة في المزرعة السوفياتية على الطبيعة قد اضطرته ـ وهو المدافع عن النظام الرأسمالي الى تجاوز الحدود التي ترسمها ماكنة الدعاية والتدجيل الايديولوجي في الولايات المتحدة الاميركية .

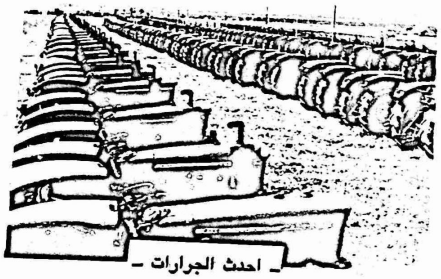

احدث الجرارات ـ

الف مليون ليرة تقدمها حكومة اسرائيل للرأسماليين

عقد المسؤولون في "معهد الانتاجية" الاسرائيلي مؤتمرا محليا بمناسبة صدور التقرير السنوي عن الفعاليات الاقتصادية في اسرائيل لعام ١٩٧٨ . واعلن في المؤتمر الصحفي ان القطاع الخاص قد تلقى دعما (سوبسيديا) مخفيا بقيمة ٢٥ الف مليون ليرة خلال تلك السنة مما يشكل حوالي ٣ بالمئة من الانتاج القومي الاجمالي للبلاد .

وصرح اسرائيل ميدان القائم باعمال مدير المعهد ان هذه المساعدات الضخمة التي حصل عليها الرأسماليون في اسرائيل لم ترد في اي من الاحصائيات الرسمية التي نشرتها الحكومة الاسرائيلية .

وقد ازدادت المساعدات والمنح التي حصل عليها الرأسماليون بسبب التضخم الجامح والقروض السهلة الشروط وبفوائد منخفضة التي يتمتع بها القطاع الخاص .

ويضيف هذا التصريح الصادر عن اعلى المعاهد الاسرائيلية المتخصصة برهانا جديدا على الموقف المتحيز الذي تتخذه حكومة الليكود تجاه ارباب العمل وضد مصلحة جماهير الشغيلة والمستهلكين . ففي الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بالالغاء التدريجي للدعم الحكومي لمختلف السلع الاساسية بحجة "التوفير" وايقاف عجلة التضخم النقدي في البلاد ، تزيد من مساعداتها للرأسماليين .

ان عدم ذكر هذه الحقائق في النشرات الرسمية التي تصدر عن دوائر الدولة الرسمية لا يمنع من افتضاحها بل يدل على خوف الحكومة من ذكر حقائق موقفها الطبقي المعادي لكبار الرأسماليين الاسرائيليين والمنفذ لمصالحهم .

جمع الضرائب في الدول الرأسمالية

بون ترحب باتفاقية سالت وتسير في الطريق المعاكس

اقرت حكومة المانيا الاتحادية ، الخطة المالية لعام ١٩٨٠ . وتبلغ المصروفات في الميزانية الجديدة حوالي (٢١٥) مليار مارك الماني . ويبلغ الفرق بين الواردات والمصروفات في الميزانية حوالي (٢٩) مليار مارك . وسوف يكون على الحكومة ان تستدين من البنوك ما يقارب (٣٠) مليون مارك لسد العجز في الميزانية ، وهذا سوف يزيد في عملية الديون ، فقد بلغت الديون المترتبة على حكومة المانيا الاتحادية في عام ١٩٧٨ ، (١٨٠) مليار مارك ،

وتبلغ نفقات التسلح حوالي (٣٧/٧٢) مليار مارك مضافا اليها (١٠) مليار مارك وعلى عكس ما هو متوقع فقد رحب المسؤولون في بون بتوقيع معاهدة سالت ـ ٢ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ولكن الدلائل تشير الى انه في الوقت الذي يجب على حكومة بون ان تقلص النفقات على السلاح ، وتساعد على اطفاء بؤر التوتر ، فانها ترفع ـ على العكس ـ من نفقاتها العسكرية . ويشير المراقبون السياسيون الى ان حكومة بون واقعة تحت ضغط احتكارات السلاح التي تروج الدعاية حول ما تسميه بـ "الخطر السوفياتي" .

بعد صمت طويل .. الصين تنشر إحصائياتها

نشرت جمهورية الصين الشعبية في الاسابيع القليلة الماضية سلسلة من النشرات الاحصائية حول مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها . وجاء نشر هذه المعلومات التي صدرت عن مكتب الاحصاءات المركزي بشكل مفاجئ خاصة وان الصين اوقفت اصدار اية نشرات احصائية منذ اكثر من عشرين عاما .

وقد عزا المراقبون الاقتصاديون امتناع الصين عن نشر الاحصائيات الرسمية الى الضرر الاقتصادي الكبير الذي احدثته سياسة "القفزة الكبرى للامام" التي بدأت الصين بتطبيقها في سنة ١٩٥٨ والى رغبة القادة الصينيين في اخفاء حقيقة الاوضاع الاقتصادية في الصين وفشل تلك السياسة مما كان سيعرض هيبتهم في الداخل والخارج الى عواقب وخيمة

تبين الاحصائيات الصادرة ان عدد سكان الصين قد بلغ هذا العام حوالي ٩٧٥ مليون انسان . وان معدل دخل سكان المدن كان ٤٠٥ دولارات كما لم يتجاوز معدل الدخل النقدي للفلاح الصيني الـ ٤٦ دولارا . ومن ناحية اخرى فقد اظهرت الاحصائيات ان الصين تحتل المرتبة الثالثة من حيث انتاج الفحم في العالم والخامسة في انتاج الفولاذ واحد المراكز العشرة الاولى في انتاج النفط .

والسؤال الذي يطرح نفسه امام المراقبين الاقتصاديين هو لماذا قامت الصين بنشر هذه الاحصائيات في هذا الوقت بالذات رغم ان هذه الاحصائيات تعكس وجود مصاعب اقتصادية جمة ولا يمكن ان تكون مادة صالحة لاجهزة الدعاية الصينية ؟؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال تتلخص في ان قيام الصين بنشر الاحصائيات في هذا الوقت بالذات يرجع الى رغبتها في الانضمام الى عدد من المؤسسات الاقتصادية العالمية واخذ القروض منها . وقد ذكرت جريدة "جروزاليم بوست" ان الصين تعمل على الانضمام لصندوق النقد الدولي والبنك الاسيوي للتطوير والبنك الدولي وهذه المؤسسات لا تسمح لاية دولة بالانضمام الى عضويتها او اخذ القروض منها الا بعد تقديم هذه الدولة تفاصيل احصائية دقيقة عن اوضاعها الاقتصادية والمالية .

والمعروف ان هذه المؤسسات العالمية بالاسم لانضم في عضويتها الدول الاشتراكية الاخرى في العالم التي تعتبرها واجهات لخدمة مصالح الرأسمالية العالمية في صراعها مع الدول الاشتراكية .